

«تشارترد» يعين مديراً أول للمخاطر والرقابة المالية



شيخة طريف

عين بنك ستاندرد تشارترد البحرين شيخة طريف مديراً أول للمخاطر والرقابة المالية. وكانت شيخة طريف تشغل سابقاً منصب مديرة تدقيق في كي بي إم جي فخر و البحرين، كما أنها عملت كمديرة حسابات بالقطاع المصرفي للشركة ذاتها في لندن. وستكون شيخة طريف مسؤولة عن الالتزام بقوانين مخاطر العمليات المالية الخاصة بمجموعة البنك.

وتعليقاً على هذا التعيين، قال حسان أمين جرار، الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد البحرين:

«يسعدني بالنيابة عن ستاندرد تشارترد الترحيب بشيخة طريف في منصبها الجديد. ويعكس هذا التعيين حرصنا والتزامنا بالملكة وبتطوير الكوادر البحرينية الرائدة لقيادة البنك في المستقبل. فعلى مدى أكثر من 90 عاماً عملنا على إثبات وجود ستاندرد تشارترد كعنصر مهم في مجتمعنا هنا حيث يشغل بحريينون أكفاء 70% من الوظائف في البنك، هذا بالإضافة إلى كونه أول بنك في البحرين. تمنياتنا للأخت شيخة بالتوفيق في مهمتها الجديدة».

وصرح دارن وارنر، المدير التنفيذي المالي في البحرين:

«تأتي خبرة شيخة طريف في مجال

التدقيق في القطاع المصرفي كأحد العوامل المهمة لتعزيز أعمال وسعة البنك في البحرين. يسرني انضمام شيخة طريف لفريق العمل حيث تحتم علينا الأجواء الاقتصادية في الوقت الراهن ترسيخ البنية الأساسية المناسبة للضوابط المصرفية، وسيكون لها دور فعال في ذلك».

ستعمل شيخة طريف مع دارن وارنر المدير المالي التنفيذي في البحرين.

نتائج 2012 ممتازة ونتوقع ازدهار القطاع في 2013.. كانوا: «كانو لتقنية المعلومات» تستهدف سوق السعودية وقطر العام القادم



كانو متحدثاً للصحفيين تصوير عبد الله الخال

كتبت- جهينة أبو الهيجاء:

توقع المدير العام لشركة كانوا لتقنية المعلومات وليد كانوا انتعاش السوق بشكل ملحوظ خلال 2013، وأوضح: «بعد الركود الذي عانى منه القطاع في 2011 استطعنا تحقيق زيادة كبيرة في المبيعات خلال 2012 مقارنة بالسنة التي سبقتها، فتقنية المعلومات تدخل في كافة المجالات، وأي مشروع أو استثمار جديد في البحرين يتطلب هذه الخدمة، وتدخل في جميع التفاصيل اليومية سواء على المستوى الشخصي أو الاستثماري».

وتابع كانوا: «يعتبر القطاع الحكومي من أكبر القطاعات المستهلكة لقطاع أنظمة وتقنية المعلومات وذات العرض الأكبر للمناقصات، وقد استطعنا خلال العام الحصول على مناقصات جيدة عدلت نتائج 2012 وجعلتها ممتازة مع العلم أن هناك بعض الشركات التي لم يحالفها الحظ ولم تتم مبيعاتها بالشكل المطلوب».

من جانب آخر أكد كانوا أن الشركة تسعى إلى التوسع في دول مجلس التعاون خلال السنة القادمة مستهدفة سوق المملكة العربية السعودية وسوق دولة قطر، مبيناً أن شركة كانوا لتقنية المعلومات نفذت

خلال الفترة الماضية العديد من المشاريع خارج البحرين، نافعاً وجود أي مكاتب تمثل الشركة خارج البحرين حتى الآن. وتابع: «يعتبر سوق البحرين سوقاً صغيراً وقد وصل إلى حد الإشباع، لذلك تسعى الشركة إلى التوسع في دول مجلس التعاون، ونحن نتطلع إلى سوق السعودية كونه سوقاً كبيراً بالإضافة إلى العلاقة الجغرافية والاقتصادية معها، وكذلك سوق قطر الذي

يعتبر الآن سوق واعدًا ونتطلع لتنفيذ صفقات جيدة من خلال هذا التوسع، فنحن نمتلك طاقماً كبيراً من المبرمجين والمختصين، ولدينا امكانيات كبيرة نستغل بنسبة 50% من خلال المشاريع التي تنفذ داخل البحرين بالإضافة للمنافسة التي نواجهها من الشركات الأجنبية التي تعمل ضمن نفس القطاع في المملكة، مما يجعل التوسع خارجاً هدفاً قريباً».

في مجال الالتزام بمكافحة الرشوة والفساد

«جي إي سي البحرين» تحصل على شهادة «تريس إنترناشيونال»



ميكائيل ليجوبيرج

حصلت «جي إي سي البحرين» العاملة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على شهادة «تريس إنترناشيونال» (Trace International) المنصلة بالالتزام بالممارسات التجارية الأخلاقية. وتعتبر شهادة «تريس إنترناشيونال» عضواً في جمعية غير ربحية توفر حلولاً عملية وفعالة من حيث التكلفة في مجال الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. وللحصول على هذه الشهادة، خضعت «جي إي سي البحرين» لسلسلة من التقييمات الواسعة خلال العام 2012، بما في ذلك استعراض المراجعة الشاملة.

ويأتي حصول الشركة على شهادة «تريس إنترناشيونال» تأكيداً على المستويات العالية التي تتبعها في إدارة الخدمات اللوجستية لمختلف القطاعات بما في ذلك صناعة النفط والغاز. وكانت قد حصلت «جي إي سي البحرين» سابقاً على شهادة «نظام الإدارة المتكاملة» لتكون بذلك أول شركة شحن في البحرين تحصل على هذه الشهادة. والجدير بالذكر أن الشركة حاصلة على شهادة «أو أس إتش إي» (OSHA).

وبهذه المناسبة، قال ميكائيل ليجوبيرج، العضو المنتدب في «جي إي سي البحرين»: «تمثل هذه الشهادات تقديراً واضحاً لالتزام شركتنا بأعلى معايير الصناعة في كل ما نقوم به».

مع شركة «جاليت الشرق الأوسط»

«بوليتكنك البحرين» توقع اتفاقية تعاون



توقيع الاتفاقية بين الجانبين

إلى ذلك، سيقوم وفد من الطرفين بزيارة عمل للجمهورية الفرنسية مطلع الشهر المقبل، للتعرف عن كتب على البرامج الأكاديمية والتدريبية والتجهيزات المساندة لجامعة إنسكان، بالإضافة إلى عقد عدة اجتماعات مع ممثلين عن كبرى الشركات العاملة في مجال تطوير البنية التحتية لصناعة المعاملات الإلكترونية الآمنة والمختبرات المعتمدة والبحوث التطبيقية.

وبهذه المناسبة، صرح القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبوليتكنك البحرين الدكتور محمد إبراهيم العسيري بأن هذه الاتفاقية تأتي ثمرة للجهود الحثيثة التي بذلتها إدارة البوليتكنك، تحت إشراف ومتابعة من قبل مجلس الأمناء، الذي أبدى اهتمامه بهذا التعاون الذي يأتي ليتبرمج رؤية ورسالة البوليتكنك، ويسهم في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويلبي متطلبات برنامج عمل الحكومة 2011 - 2014 ويحقق رؤية البحرين 2030.

قامت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) بتوقيع اتفاقية تعاون مع الشركة الفرنسية جاليت الشرق الأوسط، التي تعد واحدة من أبرز الشركات الاستشارية في العالم في مجال المعاملات الإلكترونية الآمنة. وقد اختارت جاليت الشرق الأوسط مملكة البحرين مقرًا لمكتبها الإقليمي خارج الاتحاد الأوروبي. هذا التعاون سوف يعزز دور المملكة الريادي في المنطقة في هذا المجال من خلال تنفيذ منظومة متكاملة من المشاريع، من ضمنها وضع حجر الأساس لبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة لتطوير كوادر بشرية للعمل في مجال المعاملات الإلكترونية الآمنة.

وفقاً لاتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين، سيتم العمل على وضع تصور متكامل للبرامج التعليمية التطبيقية والمختبرات التدريبية ومختبرات البحث والتطوير المقترح إنشاؤها من خلال التعاون مع جامعة إنسكان الفرنسية، التي تعتبر الجامعة الرائدة في أوروبا في حقل المعاملات الإلكترونية الآمنة.

تواصل عروض الجامعات لبرنامج تحدي التداول بالبورصة

وقدمت فرق الجامعات المشاركة في برنامج «تحدي التداول الاستثماري للجامعات، الذي تنبئ تنظيمه بورصة البحرين يوم الأحد الماضي عرضها الثاني في منافسات البرنامج، وذلك بقاعة المحاضرات بمقر البورصة.

وقدم الطلبة عروضهم أمام لجنة التحكيم الخاصة بالبرنامج حول أدائهم المالي وتعاملاتهم التي أبرمها خلال فترة التداول الثانية والتي استمرت سبعة أسابيع في كل من بورصتي البحرين وبورصة نيويورك، كما استعرض الطلاب أمم الصعوبات التي واجهتهم خلال هذه الفترة، وتقنيات إدارة المخاطر، وأداء الشركات التي تتكون منها محافظتهم الاستثمارية.

وقدمت فرق الجامعات المشاركة في برنامج «تحدي التداول الاستثماري للجامعات، الذي تنبئ تنظيمه بورصة البحرين يوم الأحد الماضي عرضها الثاني في منافسات البرنامج، وذلك بقاعة المحاضرات بمقر البورصة.

وقدم الطلبة عروضهم أمام لجنة التحكيم الخاصة بالبرنامج حول أدائهم المالي وتعاملاتهم التي أبرمها خلال فترة التداول الثانية والتي استمرت سبعة أسابيع في كل من بورصتي البحرين وبورصة نيويورك، كما استعرض الطلاب أمم الصعوبات التي واجهتهم خلال هذه الفترة، وتقنيات إدارة المخاطر، وأداء الشركات التي تتكون منها محافظتهم الاستثمارية.

أكد على توجه متنام تجاه الأجور المرتبطة بالأداء

توقع زيادة الرواتب في دول التعاون بنسبة 5.4% في 2013

كشفت أيون هيويت، الشركة العالمية في مجال استشارات الموارد البشرية التابعة لأيون للاستشارات (المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز AON)، عن استقرار في الرواتب في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012. وأكدت البيانات المأخوذة من مسح زيادة الرواتب في الشرق الأوسط الذي أجرته أيون هيويت في الشتاء، وشارك فيه أكثر من 120 شركة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن متوسط زيادة الرواتب عبر مختلف القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012 كان متماشياً مع المستويات التي توقعتها المؤسسات المشاركة عام 2011. وبشكل إجمالي، فإن الشركات التي توقعت زيادة في الرواتب قد أعلنت عن متوسط زيادة بنسبة 5.4% في الرواتب في نهاية عام 2012، وهي النسبة التي كانت قد توقعتها أيضاً.

ويقدم آخر إصدارات مسح الرواتب الذي يعود إلى الشتاء للشركات فرصة إعادة النظر بتوقعاتها لزيادة الرواتب عام 2013، لا سيما وأنها أتمت التقييم الأخير لزيادة الرواتب في منتصف عام 2012. وتتوقع الشركات التي شملها المسح في دول مجلس التعاون الخليجي متوسط زيادة على الرواتب بنسبة 5.4% خلال عام 2013، أي بدون أي تغيير عن عام 2012 مما يشير إلى استقرار مؤد في السوق مع معدلات مستقرة نسبياً من الزيادة في الرواتب ونموها على أساس

سنوي. وفي معرض تعليقه على آخر النتائج، قال مارتن مكغيغان، رئيس الخدمات الاستشارية لبرامج المكافآت والحوافز في أيون هيويت: «يوفر مسح الرواتب لمنطقة الشرق الأوسط الصادر عن أيون هيويت نظرة قيمة إلى اتجاهات الزيادة في الرواتب في دول مجلس التعاون الخليجي ويسمح للشركات أن تقارن ما بين توقعاتها والسوق من أجل الحفاظ على مستوى تنافسي». وأضاف قائلاً: «إننا نشهد عبر دول مجلس التعاون الخليجي توجهاً متنامياً تجاه الأجور المرتبطة بالأداء. ومن المتوقع أن الأجور على أساس الجدارة والكفاءة سيصبح توجهاً سائداً لاسيما وأن سوق التوظيف الخليجي يواصل نضجه مما يمنح المؤسسات وسيلة لتحديد ميزانيتها بشكل متوازن مع أداء الأعمال. وقد شهدت أيون هيويت بالفعل زيادة في الطلب على هذه المعلومات من عدد من القطاعات العمودية مثل التربة والتعليم والرعاية الصحية والإعلام، ونتيجة لذلك، ستقوم قريباً بإطلاق سلسلة من مسوحات البيانات لمنح الشركات نظرة أفضل إلى مستويات الرواتب ضمن قطاعاتها المحددة».

ويكشف المسح أيضاً أنه ما من شركات مشاركة من دول مجلس التعاون الخليجي كانت تخطط لتجميد التوظيف عام 2013، وأن 41% من الشركات التي شملها المسح تتطلع إلى التوظيف بشكل أكبر مقارنة بعام 2012.



خالد الجهمي

حول الدعوة إلى فرض ضرائب

شكر رئيس مجلس النواب خليفة الظهري على ما يقدمه لمملكة البحرين ومساهمته وخبرته المتميزة في تحسين الاقتصاد الوطني للمملكة، وأشيد بما عرضه بخصوص السياسة الضريبية التي تعتبر أداة ضرورية لتوجيه النشاط الاقتصادي وأحد المصادر الرئيسية لإيرادات دول تعتمد عليها في برامج التنمية، الا انني لا اوافق الرأي بشأن إعداد دراسة لفرض الضريبة على بعض الأنشطة لغرض تنويع مصادر الدخل نظراً للمخاطر المستقبلية لانتهاء النفط، فالدول التي ذكرها رئيس مجلس النواب بأنها تفرض الضرائب، فانها تفعل ذلك لكون القوة الشرائية والجانب الاقتصادي مرتفعاً نسبياً مما لا يسبب أي اضرار جانبية أو آثار سلبية للمستثمرين، ولو نظرنا الى الوضع في البحرين فهو مختلف تماماً، فأكثر الأنشطة التجارية والعقارية تصارع من أجل البقاء، وسمعنا الكثير من التصاريح لرؤساء وأعضاء مجالس ادارات لشركات وبنوك تتعرض لهوجة من الخسائر وأخرها تصفية طيران البحرين، فالقترح ليس في الموقع المناسب.

واقترح على رئيس مجلس النواب واعضاء المجلس ان يركزوا على الطاقات البديلة والمتجددة لمرحلة ما بعد النفط منذ الان والإسراع في اقتراح قانون الطاقة المتجددة والاستفادة من توظيف الاستثمارات الخارجية كما هو الحال في بقية دول الجوار، وكذلك التوجيه والبحث لتقليل حجم الإنفاق المستمر لأجهزة ووزارات الدولة والتشجيع على ترشيد الإنفاق بالإضافة الى انه يتوجب على الجميع زيادة الانتاجية وتقليص النفقات والحد من الهدر والتكثيف في أغلب المجالات.